



اللجنة البرلمانية أقرت اقتراح الدلال بإجماع الحضور

«التعليمية»: تشكيل فريق متخصص لدراسة ظاهرة الانتماءات الفئوية والطائفية والقبلية والعائلية وبيان أسباب تناميها

سلطان العبان



محمد الدلال

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد على الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال وفق ما جاء في تقريرها الذي تنشره «الأنباء» ونصه التالي:

أ- قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق متخصص من الجهات المختصة بالدولة ويشرك فيه عددا من المختصين الأكاديميين ومن مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص بعني ويكلف بدراسة وبحث واقتراح الخطوات العملية للتعامل مع تنامي ظاهرة الانتماءات الفئوية والطائفية والقبلية والعائلية مع بيان أسباب تنامي هذه الظواهر السلبية ودور مؤسسات الدولة في التعامل معها في السنوات السابقة وما حقق في ذلك وأسباب إخفاق مؤسسات الدولة في تحقيق متطلبات تعزيز المواطنة وتدعيم الجبهة الداخلية وسيادة القانون مع اقتراح الخطوات والتوصيات اللازمة تحت إشراف مجلس الوزراء لمعالجة هذه الظواهر السلبية.

ب - تكليف الوزارات والمؤسسات في الدولة ببحث عدد من القضايا واقتراح الحلول لمعالجتها وتفعيل ما هو قائم في خططها وبرامجها وفقاً للمصلحة الوطنية واستقرار المجتمع، وذلك على النحو التالي:

1 - وزارة التربية ووزارة التعليم العالي: أسباب إخفاق وزارة التربية ووزارة التعليم العالي في تعزيز وتنشيط قيم المواطنة واحترام سيادة القانون ومدى

قدرة المؤسسات التعليمية على مواجهة تلك الظواهر وما هي خطواتها لذلك.

2 - وزارة الإعلام: بحث ضعف دور وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في نشر وتعزيز مفهوم المواطنة وسيادة القانون من خلال برامجهم وأنشطتهم المختلفة وآلية التعامل مع هذا التراجع عمليا.

3 - وزارة الداخلية: بحث ودراسة الآثار السلبية للنظام الانتخابي القائم على مكونات المجتمع بعد بروز ونمو ظواهر سلبية كبيرة نتيجة لتطبيق النظام الانتخابي على مستوى التصويت وتوزيع القاعدة الانتخابية جغرافيا وآلية التعامل مع ذلك وخطوات الوزارة للتعامل مع ذلك.

4 - وزارة الشؤون الاجتماعية: الآثار السلبية لتطبيق التشريعات والجمعيات التعاونية وجمعيات النفع العام وبالأخص فيما يتعلق بسبلات تطبيق النظام الانتخابي وأثر ذلك على تلك المؤسسات ونمو ظاهرة

الانتماءات الأخرى على حساب الولاء للدولة.

5 - الهيئة العامة للشباب: مدى تحقيق هيئة الشباب لأدوارها في دعم الحس الوطني لدى شريحة الشباب وتعزيز الولاء والانتماء الوطني وما هي الخطوات اللازمة لتعزيز ذلك.

6 - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: مدى قيام الوزارة بتحقيق أهداف خطة التنمية في تعزيز الانتماء الوطني شرعيا وثقافيا ومحاربة الظواهر السلبية التي تخل باستقرار وأمن المجتمع مع متطلبات القيام بذلك.

7 - جهاز الأمن الوطني: أدوار الجهاز في حماية الأمن الوطني في ظل بروز الظواهر السلبية التي تخل بأمن واستقرار المجتمع وتوصياته في هذا الشأن.

8 - عدم قيام الحكومة بدعم فكرة إنشاء هيئة أو جهاز متخصص لمواجهة الأزمات والأخطار مع أهمية دور مثل هذا الجهاز في تحقيق متطلبات مواجهة مثل هذه الظواهر السلبية.

9 - أي أجهزة أخرى مختصة في الدولة لها دور في مواجهة الظواهر السلبية المشار إليها أعلاه.

وورد في التقرير: أحال رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة بتاريخ 2018/6/27 الاقتراح برغبة المشار إليه لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، وعقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعا بتاريخ 2019/11/10 وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وقال الدلال في اقتراحه: بعد تماسك المجتمع وأفراد الشعب من أهم أعمدة الاستقرار والأمن الاجتماعي والوطني، وقد لوحظ في السنوات الماضية بروز ظواهر سلبية عديدة انعكست سلبا على المجتمع الكويتي في إطار تنامي ظاهرة الانتماءات العرقية والطائفية والقبلية والمذهبية والعائلية والفئوية على حساب الانتماء للدولة وللأمة، كما برزت ظاهرة تراجع مرجعية الدولة لحساب

المرجعية والمكونات الخاصة الفئوية والطائفية والقبلية والسياسية والعائلية وهو ما يمثل تراجعا لمفهوم المواطنة وشرخا كبيرا في استقرار المجتمع واحترام سيادة القانون وهو ما يعد مخالفة صريحة للدستور والتشريعات القائمة والتوجهات خطة التنمية وينذر بعواقب خطيرة خاصة أن الكويت تواجه تحديات خارجية خطيرة يتطلب معها استقرار جبهتها الداخلية. ولعل من أهم الظواهر السلبية الصارخة والمستفزة للمجتمع الكويتي ما يأتي:

1 - بروز الانتماءات الفئوية والقبلية والعائلية في الانتخابات العامة في مجلس الأمة والمجلس البلدي وانتخابات جمعيات النفع العام والجمعيات النقابية التعاونية.

2 - بروز ظاهرة الانتماءات العرقية والطائفية والقبلية والمذهبية والعائلية والفئوية لدى طلبة جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في

أوساط الشريحة الشبابية. 3 - بعض الممارسات البرلمانية التي تخرج عن روح الدستور والأدلة الداخلية في إطار تعزيز الفئوية والقبلية والعائلية.

4 - نمو الخطاب الإعلامي في وسائل التواصل الاجتماعي الذي يعزز الولاء والانتماء والمرجعية الخاصة على حساب المرجعيات الوطنية والولاء للدولة.

5 - ولأهمية وخطورة ما سبق فإنه من الأهمية بيان الأسس التي يتطلب دعمها وتحققها وفقا لهوية المجتمع الكويتي ومقومات وجوده ومتطلبات استقراره وتنميته لمواجهة هذه الظواهر الأساسية، ومن أمثلة ذلك:

1 - قوله تعالى: (واعصموا لوجهكم من أموالكم ولا تأكلوا أموالكم بتواضع) المائدة 2 - المادة 8 من الدستور «تصون الدولة دعائمها وتكفل الأمن والمساواة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

3 - خطاب سمو الأمير بمناسبة العشر الأواخر من

شهر رمضان المبارك المؤرخ في 6 يونيو 2018 «إن على الجميع أن يدرك ما يحدث حولها من متغيرات، وأن يستشعر طبيعة الظروف والأوضاع الراهنة، والمخاطر التي لسنا بمعزل عنها، واستخلاص العبر والعظات منها، حفاظا على أمن وطننا وسلامته، ولن ينأى ذلك إلا بالتكاتف والتلاحم، والوقوف صفا واحدا في وجه كل من يحاول إثارة النزعات، الطائفية والقبلية والنزاعات، وتهديد وحدتنا الوطنية التي هي السياج الحامي للوطن بعد الله تعالى».

4 - تنفيذ خطة التنمية للدولة والتي تسعى لتحقيق هدف أساسي هو تحقيق رؤساء بشري إبداعي من خلال برامج تعزيز المواطنة والوحدة الوطنية للشباب الكويتي.

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته على استقرار البلاد وقوة جبهتها الداخلية وأثر ذلك على تنفيذ خطط التنمية لدولة الكويت.

أصدر بياناً شرح خلاله خطوات المعالجة المقترحة وفعاليات ميدانية لمواجهة القضية

الملتقى الوطني للإصلاح: عوار جسيم وعيوب جوهرية في سجلات الناخبين تجعلها غير معبرة عن إرادة الناخبين الحقيقية

توجيه مذكرة إلى «الداخلية» من 35 شخصية من الرجال والنساء من جميع الدوائر الانتخابية الخمس وموضوعها مطالبة الوزارة بتطبيق قانون الانتخاب لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون الجنائي لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته

أصدر الملتقى الوطني للإصلاح بياناً بشأن العيب بالقيود الانتخابية جاء نصه كالآتي:

حرص الملتقى الوطني للإصلاح على تعقب ودراسة التجاوزات الصارخة التي لحقت وتلحق بالقيود الانتخابية عبر سنوات طويلة، وقد تمكن «الملتقى» من الوقوف على عوار جسيم وعيوب جوهرية في سجلات الناخبين تجعلها غير معبرة عن إرادة الناخبين الحقيقية، بل تمثل هداما مباشرا لبناء السلطة التشريعية وتكوينها.

وأضاف البيان: إن ذلك الهمم يكون من خلال تسلسل تجاوزات جسيمة تضرب بالتنظيم القانوني الذي جاء به القانون رقم 35 لسنة 1962 عرض الحائط، من خلال ممارسات مخالفة لأحكامه، من حيث مسك تلك السجلات أو تسجيل الناخبين فيها، أو تركها عرضة للتشويه عبر تجاهل تحديثها أو التهاون والتفريط في مواجهة النقل لقيود الناخبين، أو تركها بلا تحديث سنوي كما يوجب القانون، عن قصد أو إهمال، مما جعل قيود الناخبين مليئة بالعيوب الجسيمة في بياناتها، ويصعبها بعوار دستوري وقانوني، لكون غالبيتها لا يعبر عن واقع وحقيقة انتماء الناخبين للدوائر الانتخابية، مع النقل المبرمج والمنظم الذي تتعرض له قيود الناخبين مع بلا تمحيص ولا تدقيق ولا تحقيق حسيما يتطلبه القانون.

وزاد البيان: ومما زاد حالة العوار في سجلات قيود الناخبين هو الحيلولة بين الناخب وقرنته على مراقبة القيود الانتخابية، بشل مكنته في ذلك، بسبب النشر المتأخر لقيود الناخبين، وكذلك نشرها ببيانات ناقصة وغامضة خلافا للدقة التي رسمها قانون الانتخاب، وترك الفويات ومن فقدا صفات الناخبين ضمن قيود الناخبين، وهو ما وصم قيود الناخبين بالعوار الجسيم الذي جعلها قيودا غير موافقة اطلاقا لمتطلبات القانون، ولا تعبر عنها لا حقيقة ولا واقعا، حاخلة بكل أنواع الفرص لتكون تزويرا لإرادة الأمة. وهو ما حرص معه الملتقى الوطني للإصلاح على التصدي لها عبر فعاليات عديدة نوردها بالتقرير التالي، وأضعن الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية، وصولا لمنع إجراء الانتخابات البرلمانية على أساسها وهي المصيبة بعوار جسيم بما ينال من الإرادة الحقيقية للناخبين والأمة، وتمثلت جهود الملتقى الوطني للإصلاح بما يلي:

تقرير بشأن حملة ضد العيب بالقيود الانتخابية

رغبة في تكريس كل ما يعزز الديمقراطية الكويتية، فقد نظم الملتقى الوطني للإصلاح خلال فبراير ومارس 2020 مجموعة من الفعاليات، كما تعاون مع العديد من الأطراف لتحقيق هذا الهدف، حيث تم التركيز خلال هذين الشهرين للتأكيد على الالتزام بالقوانين المنظمة للعملية الانتخابية، خاصة ما يتعلق بالتخري عن صحة المعلومات المسجلة الخاصة بعملية نقل الاصوات بين الدوائر الانتخابية وكذلك المناطق وعناوين السكن المسجل عليها الناخبون، وقد قام الملتقى الوطني للإصلاح بالأعمال التالية:

أوة: بيان بشأن القيود الانتخابية (3 فبراير 2020)

إصدار «بيان بشأن القيود الانتخابية»، بتاريخ 3 فبراير 2020 يشرح المشكلة ويؤكد على مجموعة من المطالبات، وقد نشره عدد من الصحف المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيا: انطلاق الحملة

1 - بيان صادر عن «جمعيات النفع العام تحذر من التلاعب بالقيود الانتخابية»، 27 جمادى الأولى 2020، تم فيه شرح العيب بسجل الناخبين والنقل الوهمي للقيود، وقد تم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي في 8 فبراير 2020.

2 - مقالات تُكاتب لدعم الحملة، ساهم في دعم هذه الحملة مجموعة من الكُتّاب.

3 - ندوة عامة بعنوان «العبث في قيود الناخبين تزوير

الدائرة	مقدم صحيفة الدعوى	التاريخ
الدائرة 2	محمد المقاطع	16 ابريل 2020
الدائرة 2	عبدالله بناتي	16 ابريل 2020
الدائرة 3	عبدالمحسن مظفر	16 ابريل 2020
الدائرة 3	يوسف الشايجي	16 ابريل 2020
الدائرة 3	صلاح الغزالي	16 ابريل 2020
الدائرة 4	عبدالرحمن الصقلاوي	19 ابريل 2020
الدائرة 1	دلال النفيسي	20 ابريل 2020
الدائرة 5	سالم العززي	20 ابريل 2020

اسم الكاتب	عنوان المقال	التاريخ	الناشر
د.محمد المقاطع	سجل الناخبين.. وتزوير إرادة الأمة	2020/2/5	جريدة الجريدة
د.موضي الحمود	صوتك في المزار الانتخابي	2020/2/5	جريدة القبس
د.حسن جوهر	سجلتنا الانتخابية مزورة	2020/2/9	
د.غانم النجار	لابد من إصلاح نظام الانتخابات	2020/2/10	جريدة الجريدة
د.غانم النجار	نظام انتخابي مترهل بحاجة إلى إصلاح	2020/2/12	جريدة الجريدة
احمد الصراف	القيود الانتخابية.. والتطهير العرقي	2020/2/16	جريدة القبس
سعاد المجل	العبث في قيود الناخبين	2020/2/17	جريدة القبس
د.محمد المقاطع	طعن الجنسية وعبث القيود.. وخريطة المصالحة الوطنية	2020/2/19	جريدة الجريدة

اسم المخبر	البيانات	التاريخ
مخفر الفروانية	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 2/ صفحة 124	2020/3/17
مخفر العمرية	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 2/ صفحة 78	2020/3/17
مخفر الزهراء والشهداء	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 1	2020/3/17
مخفر السرة	رقم القيد 2/ صفحة 90	2020/3/19
مخفر كيفان	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 2	2020/3/19
مخفر الفيحاء (الفيحاء)	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 2/ صفحة رقم 80	2020/3/19
مخفر الفيحاء (النزهة)	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 3/ صفحة رقم 80	2020/3/19
مخفر الفردوس	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 4	2020/3/19
مخفر الشامية والشويخ	دفتر بلاغات 1/ رقم القيد 1/ صفحة 93	2020/3/19
مخفر الصليبخات والدوحة	دفتر بلاغات 2020/1/ رقم القيد 2/ صفحة 112	2020/3/19

لإرادة الأمة»، نظمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية شارك فيها: د.حسن جوهر ود.شيخة الجاسم ود.صالح السعدي بتاريخ 11 فبراير 2020.

5 - حلقة نقاشية بشأن الانتخابات نظمتها جريدة «الجريدة» وادارها المحامي حسين العبدالله، شارك فيها: د.محمد المقاطع والمستشار صلاح الماجد والمحامي عبدالرحمن البراك، طالبوا بمدونة تشريعية جديدة لتنظيم العملية الانتخابية وضرورة تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات بتاريخ 11 فبراير 2020.

6 - فيلم كرتوني قصير صدر عن جمعية الشفافية الكويتية بعنوان «عبث في سجل الناخبين من خلال نقل الاصوات بين الدوائر الانتخابية»، وقد تم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي في فبراير 2020.

7 - ندوة عامة بعنوان «قيود الناخبين بين التزوير والتجريم»، نظمتها كلية القانون الكويتية العالمية شارك فيها د.فيصل الكندري ود.صالح السعدي وصلاح الجاسم، وعقدت في مبنى الكلية يوم 24 فبراير 2020.

8 - البرامج الحوارية التلفزيونية: شارك أعضاء من الملتقى في مجموعة من البرامج الحوارية لشرح أسباب هذه الحملة التوعوية واهدافها للجمهور.

ثالثا: خطاب موجه إلى وزير الداخلية انس الصالح

تم توجيه مذكرة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء

وفقا للمادة 10 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته، كان يجب على لجان قيد الناخبين في الجداول الانتخابية تلقي طلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية حتى نهاية دوام يوم الخميس 19 مارس 2020 في مقر اللجان المختصة، ورغبة من الملتقى الوطني للإصلاح في استكمال مسيرته لتتقنة الجداول الانتخابية مما شابها من قصور وإخطاء، فقد تم اعداد مذكرات قانونية لتقديمها إلى المختاريات في اللجان المختصة في جميع الدوائر الانتخابية، مرفقة بكل الأدلة على الأخطاء، لمساعدتهم على تصحيحها، ولكن الملتقى فوجئ بإغلاق المختاريات قبل الموعد المقرر قانونا، بسبب إجراءات الوقيات من كورونا، كما أعلنت وزارة الداخلية، حيث قررت «تأجيل استقبال طلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية حتى اشعار آخر»، وبسبب ذلك عمل الملتقى على تقديم «أثبات حالة»

لدى المخافر بأن مختاريات المناطق مغلقة خلال الفترة القانونية للاعتراضات على قيود الناخبين، وكذلك اثبات عدم القدرة على الاطلاع على قيود الناخبين والخاصة بشهر فبراير 2020 لكونها غير معلقة امام المختاريات ولا في مخافر الشرطة، وبالفعل تم اثبات الحالة في المخافر.

خامسا: اقتراح بقانون بتعديل المواعيد المقررة على القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته

وتأكيدا على اهداف الملتقى الوطني للإصلاح خلال الفترة «ملف» قيود الناخبين، فقد بدأ في 22 مارس 2020 التحضير للحرك على تعديل قانون الانتخاب لمعالجة هذه الجوانب التي تم التحرك عليها مع وزارة الداخلية، وبالفعل تمت صياغة اقتراح قانون لتعديل المادة 10 من القانون 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته، والخاصة بمواعيد تقديم الاعتراضات على جداول الناخبين او تقديم الطعون فيها امام القضاء، وفق ما يلي:

مادة 10 مكرر

تدخل كل المواعيد الواردة في المواد 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 من القانون على ترتيب ورودها في تلك المواد لمدة عشرة ايام، بحيث يبدأ سريان المواعيد المذكورة اعتبارا من اول يوم عمل فتفتح فيه الدوائر الحكومية ابوابها للعمل بعد زوال اسباب تعطيل الدوائر الحكومية المتعلقة بالأخطار الناجمة عن وباء كورونا، حفاظا لما هو مقرر في المواد المذكورة من مواعيد تقديم الاعتراضات على جداول الناخبين او تقديم الطعون فيها امام القضاء. وقد تم التواصل مع عدد من أعضاء مجلس الأمة بهدف مناقشة الاقتراح في اقرب جلسة ممكنة، حيث قدم اقتراح القانون كل من: عبدالله الكندري واسامة الشاهين ومبارك الجحرف وعبدالله فهاد وعلي القديسي.

سادسا: الطعن أمام القضاء على حرمان الناخبين من الطعن على قيود الناخبين

وتأكيدا على اصرار الملتقى الوطني للإصلاح مواصلة الجهود لتتقنة كشوفات قيود الناخبين من الخلل والخطأ الذي يشوبها بهدف تصحيحها، باعتبارها مفتاح اصلاح العملية الديمقراطية الكويتية برمتها، وحيث ان قانون الانتخاب يحدد الفترة من 6 ابريل ولغاية 20 ابريل للطعون القضائية على قيود الناخبين، فقد بدأ الملتقى بصياغة صحيفة الدعوى للطعن امام المحكمة الكلية في قيود الناخبين في الدوائر الخمس، خاصة مع عدم التمكن من تقديم الطعون الى اللجان الانتخابية في مواعيدها المقررين لإضفاء المصداقية على العملية الديمقراطية، والتي لن تكتمل بهذا التصحيح على جداول الناخبين فقط، بل هناك سلسلة من الاصلاحات التي تركز عليها في رسالتنا، بدانها في اعداد اقتراح قانون لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للانتخابات وستنصبها بفتح ملفات اخرى القصد منها تعزيز الديمقراطية الكويتية.

ختاما

وبهذه الاعمال، يكون الملتقى الوطني للإصلاح قد وضع كل الاطراف المعنية امام مسؤولياتها، بدءا من وزير الداخلية والمختارين وادارة الانتخابات لتصحيح الأخطاء الكثيرة على جداول الناخبين، ومرورا بأعضاء مجلس الأمة لتعديل التشرييع المعني بالانتخابات، وانتهاء بمرفق القضاء الذي تأمل منه ان يعيد الامور الى نصابها الصحيح، فكل ما يريده الملتقى الوطني للإصلاح هو ان تجرى الانتخابات البرلمانية وفق النظام والقانون المقررين لإضفاء المصداقية على العملية الديمقراطية، والتي لن تكتمل بهذا التصحيح على جداول الناخبين فقط، بل هناك سلسلة من الاصلاحات التي تركز عليها في رسالتنا، بدانها في اعداد اقتراح قانون لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للانتخابات وستنصبها بفتح ملفات اخرى القصد منها تعزيز الديمقراطية الكويتية.